لماذا انهارت بعض الدول العربية "بسهولة"؟

د.حيدر إبراهيم

مدير مركز الدراسات السودانية

يبدو الحديث عن إمكانية انهيار الدولة العربية، صادماً ومستفزاً لمشاعر مختلفة، على الرغم من أن عبرَ التاريخ المختلفة والعديدة أنبأتنا بسقوط الإمبراطوريات العظيمة، والدول القوية.

يحفل القرآن الكريم بالعديد من القصص والأمثلة على الانحطاط والانهيار اللذين ضربا كثيراً من الأقوام. وكتب كثير من المؤرخين عن دورات الصعود ثم الهبوط، أو عن الحركة الحلزونية للتاريخ التي تتخللها فترات انحطاط، قد تصعد بعدها هذه الدول أو الأمم مجدداً، أو تختفي في العدم. وتؤكد فكرة التحدي والاستجابة أن التحدي الذي يواجه باستجابة خاطئة، يؤدي – حتماً - إلى الانهيار. لذلك، تظل إمكانات انهيار الدول كبيرة ضمن شروط وتطورات بعينها، فهي ليست مجرد فكرة يولّدها خيال متشائم، ولكن طريقة تعامل العقل العربي في عمومه مع التاريخ والواقع، تجعله يستخف بهذه الاحتمالات والمصائر حتى تفجعه، كما حدث في حالة انفصال جنوب السودان.

أولاً: أسباب انهيار الدول

تقف عدد من الدول العربية المعاصرة على حافة الانهيار، بعد أن اكتملت فيها أغلب مظاهر الدولة الفاشلة الأساسية. فهذه الدول فاشلة لأنها، أولاً، عجزت عن السيطرة على كامل ترابها الوطني أو الحفاظ على حدودها التي قامت عليها منذ البداية (أي عند الاستقلال أو التكوين). ثانياً، لم تستطع تأكيد شرعيتها دستورياً ولا شعبياً، كما عجزت عن توسيع قاعدتها الشعبية على الرغم من تزوير الدساتير والانتخابات، واكتفت بحكم الحزب الواحد أو الأسرة الواحدة. ثالثاً، لم تنجز التنمية المنتجة، والعادلة، والمستقلة، باعتبارها أهم وظائف الدولة الحديثة، ولكنها أهدرت الإمكانيات والموارد المادية في الصرف التفاخري، والفساد، والصرف على أمن النظام والجيوش، خَصماً من حساب التعليم والصحة.

وقد بلغت هذه الدول الآن أعلى مراحل الفشل، منتقلة لطور الانهيار لعدم إكمال مهام مرحلة التحول الديمقراطي. وهذا المسار الغالب للدولة العربية كان متوقعاً لأسباب تاريخية وأخرى بنيوية ذاتية؛ فالدولة العربية الحالية هي نتاج "استزراع" وغرس من الخارج، ولم تنبت بصورة طبيعية في أرض واقعها، ومن حركة ديناميكاتها ومكوناتها الخاصة، ولكن هذه ليست العلة المطلقة، لأن أغلبية الدول الجديدة أخذت النموذج الدولاتي من الخارج، ولكنها نجحت في عملية التكيف وتبيئة القادم وتمثله.

بين الخصوصية والعولمة عند هذا التحدي خرج العرب والمسلمون من التاريخ وعدم اللحاق ببقية العالم، ومن ثم فالسؤال: كيف نستطيع أن نكون جزءاً من هذا العالم، وأن نكون أنفسنا في الوقت ذاته؟ وهو بلغة أخرى سؤال الخصوصية الثقافية أو الهوية، والذي استنزف كثيراً من الطاقات الفكرية والثقافية العربية. ولم تثمر المعركة التوفيقية بين التراث والمعاصرة، أو الأصل والعصر شيئاً غير اللفظية والكلام الكثير الخالي من الأفكار القادرة على رفع التناقضات، فقد اشتبكنا في قضية ما هو الإنساني والعام في الحضارة المعاصرة البعيدة عن الخصوصية، أو ما هو الغربي؟ فهناك قيم أصلها ومصدرها الغرب، ولكن مع الزمن

والتفاعل البشري، لم تعد حكراً عليه، ولا ملكاً خاصاً له، ومثال ذلك أفكار من قبيل الديمقراطية، وحقوق الإنسان في شكلها المؤسسي المحدد، والإدارة الجيدة والكفؤة، والعلوم والتكنولوجيا..... الخ. فكثيراً ما نرفض بعض المبادئ والقيم الجيدة بدعوى أنها غربية، وهنا نتجاهل حقيقة العولمة الكاسحة، وأن العالم قد أصبح قرية حقيقة وليس مجازاً، فقد صارت العولمة قدراً لا يمكن رده، بل أقصى ما يمكن طلبه هو اللطف في تلقي تأثيراتها والتفاعل معها. وهنا مارس التاريخ دهاءه علينا كاملاً، حين باع لنا وهم أننا معاصرون وحداثيون! ولكننا في الحقيقة نعيش انفصاماً كارثياً، فنحن وفق حساب الزمن الفلكي نحيا بالفعل في القرن الحادي والعشرين، ولكن بحساب الزمن الحضاري فقد تثبتنا في القرن السابع، بتنا نصر على أننا تركنا مستقبلنا خلفنا، لذلك حين نبحث عن نموذج الدولة المثالية، يعود الكثيرون إلى مجتمع المدينة، وقد كان بمعايير عصره مجتمعاً فاضلاً، ولكن لابد من تجديد فكري يوفق بين النموذج والعصر. وكانت هذه الماضوية عقبة في سبيل الوصول إلى دولة وطنية عربية حديثة وأصيلة معاً.

ثانياً: ممارسات قادت للانهيار

على الرغم من هذه النشأة للدولة في بلادنا، فقد أبدت النخب العربية بمختلف خلفياتها الأيديولوجية والثقافية، حماساً واضحاً، ولكن لم يخف التناقض؛ فهم يتحدثون دائماً عن الدولة والحدود "المصطنعة"، على الرغم من أن القومي كان يفكر في "أمة واحدة ذات رسالة خالدة"، والشيوعيون والإسلامويون هم في الحقيقة أمميون كلٌ بطريقته. وكان انحياز المثقفين للدولة باعتبارها أداة حديثة يمكن توظيفها في عملية تسريع التغيير وحرق المراحل، فهم على الرغم من رومانسية حبهم للجماهير، لا يؤمنون بقدرتهم على صنع الثورة أو التغيير، ولذلك اعتمدوا وتعاونوا مع "العسكرتاريا" عوضاً عن "البروليتاريا" أو الشعب العظيم، فقد كانت الانقلابات أسرع وأضمن من الثورة أو صناديق الانتخابات، ولكنهم جميعاً اختزلوا الدولة في سلطة الدولة فقط، وهذا ما جعلها الآن قريبة من الانهيار. فقد قامت تلك النظم الحاكمة بتعطيل وظائف الدولة المرتبطة بالديمقراطية، والتنمية، والوحدة الوطنية؛ وهذا يعني حجب المشاركة الشعبية في السلطة والثروة. وقرروا ـ باللغة العسكرية ـ "التسريح السياسي" للجماهير؛ أي سحب حقهم في العمل السياسي المنظم، وأن يعملوا بالوكالة عنهم. وبدأ تدشين حكم الفرد، وعبادة الشخص مع تحريم العمل الحزبي، ومنع منظمات المجتمع المدني، وتأميم الصحافة والإعلام، وتراجعت فكرة المواطنة والحقوق المدنية لتحل محلها فكرة الراعي والرعية، والعلاقة الأبوية، والأسرة الكبيرة، وأخلاق القرية. وتهدف كل هذه الترسانة من العلاقات العتيقة إلى تأكيد احتكار شرعية العنف، والذي استخدمته الدولة بلا رقابة شعبية ولا محاسبة، فدستور الدولة يُشرع فوقياً، بالإضافة لغياب برلمانات منتخبة بحرية ونزاهة، لتقوم بمهمة رقابة السلطة التنفيذية.

> **يمكن القول إن المجتمع المتخلف لن يلد إلا دولة متخلفة مثله. وبالفعل «تكلست» الدولة وتوقفت عن التطور والإنجاز، ولم تستمر الدولة الحالية في الوجود بسبب قوة ذاتية أو أمل في التجدد، ولكن بسبب ضعف المقاومة وقلة الخيارات، وتحولت الدولة إلى مجموعة أجهزة إدارية متنافرة، وعلى الرغم من ذلك سيطرت على الاقتصاد والإنتاج بعد أن أكملت هيمنتها على السياسة، ومرت الدولة بآليات اختصرت الدولة والمجتمع في الحزب الواحد الحاكم، وهذا بدوره تجسد في الرئيس القائد، أو الرئيس المؤمن.**

يرى الكثيرون أن الدولة العربية "الحديثة" فشلت، وانحدرت نحو الانهيار لأنها سارت عكس الأهداف التي أعلنتها وقامت من أجل تحقيقها، فقد بشرت النخب العربية التي وصلت إلى السلطة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بأنها ستجعل من الدولة أداة للتحرير والتعمير والتحديث، وقد فُسر هذا بمنطق المقايضة غير المعلنة التي تنازلت بموجبها كثير من الشعوب العربية عن حقوقها في الديمقراطية، والحرية مقابل الخبز (التنمية) وتحرير فلسطين، وساد شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"، محدداً أولويات المرحلة.

ولم تنل الشعوب الخبز ولا الحرية، وحصدت الدول التي اختطفت صفة التقدمية والوطنية، الهزائم المذلة، ومزيداً من التبعية والتخلف، ولكن هذا لم يحد من استبداد الحكام، وفرض المزيد من القوانين الدكتاتورية والإجراءات القمعية، فقد استمر هذا الوضع الشاذ بسبب غياب البديل السياسي، وتم تحويل الشعب إلى مجرد كتل جماهيرية غير منظمة سياسياً، ومزيفة الوعي بسبب إعلام مضلل ونظام تعليمي للتجهيل ومنح الشهادات، وفقدت الدولة المجتمع المدني المكمل لوجودها وتطورها، حين ساعدت في تعميم حالة اليأس واللامبالاة، والارتماء في الغيبيات وقشور الدين، والارتداد للروابط الطائفية.

وهنا يمكن القول إن المجتمع المتخلف لن يلد إلا دولة متخلفة مثله. وبالفعل "تكلست" الدولة وتوقفت عن التطور والإنجاز، ولم تستمر الدولة الحالية في الوجود بسبب قوة ذاتية أو أمل في التجدد، ولكن بسبب ضعف المقاومة وقلة الخيارات.

تحولت الدولة إلى مجموعة أجهزة إدارية متنافرة، وعلى الرغم من ذلك سيطرت على الاقتصاد والإنتاج بعد أن أكملت هيمنتها على السياسة، ومرت الدولة بآليات اختصرت الدولة والمجتمع في الحزب الواحد الحاكم، وهذا بدوره تجسد في الرئيس القائد، أو الرئيس المؤمن. وفي هذا الوضع يتناقص الولاء الوطني، خاصة حين تُوجِد السلطة الحاكمة تماهياً بين الحاكم والوطن، وتمرر فكرة أن العداء للحاكم أو معارضته هو عداء للوطن وخيانة له.

ثالثاً: الثورات العربية والتفكك

مع اندلاع "الثورات العربية" الشعبية الأخيرة، ارتفعت نغمة تربط بقاء الوطن ببقاء حاكمه؛ ويظهر هذا جلياً في ترديد معادلة "نحن أو الفوضى"، ويقصد بذلك أن بديل الطغمة الحاكمة هو الفوضى، وهي

تنظر الآن في شماتة للنزاعات الأهلية التي اندلعت في المنطقة عقب الإطاحة ببعض الطغاة. وهذا وضع متوقع في وضع التصحر السياسي الذي نتج عن تفكيك كل المؤسسات الحديثة للمجالات الاجتماعية المستقلة ذات الطابع الطوعي، والتي بدأت في التشكل نتيجة عوامل داخلية وخارجية.

وقد قامت النظم الحاكمة بدلاً عنها، بإحياء المذهبية والعشائرية، لتحل محل الأحزاب السياسية، والنقابات والاتحادات المهنية. وهذا هو الخطر الحقيقي الذي يهدد وجود الدولة الآن، بعد أن تسلحت هذه القبائل والمجموعات الإثنية، وتحصلت على التمويل بطرق شتى. ومن ناحية أخرى، انسحقت الطبقة الوسطي التي هي قاطرة التغيير في دول العالم الثالث، كما لم تتكون طبقات جديدة. ويعود هذا التخلف الاقتصادي لفشل بيروقراطية الدولة في القيام بدورها في عملية التنمية والنهوض بالاقتصاد بعد التأميمات وتضخم القطاع العام، وقد ساهمت عودة الروابط على أسس قبلية ومذهبية وغياب طبقات اجتماعية جديدة في تفسخ النسيج الاجتماعي والتفكك. وفي ظل هذا الوضع اكتسبت الجماعات المختلفة قدرة هائلة على التشرذم، وتصعيد الخلافات الثانوية والعابرة مع تمترس داخل القبيلة لاسترجاع الأمان الاجتماعي المفقود بسبب غياب سلطة الدولة، خاصة في الأطراف البعيدة.

على الرغم من السلطة المطلقة، وعدم وجود معارضة فعّالة لإيقاف مشروعات

يبدو بجلاء أن الدول العربية ضيَّعت فرصة ما سمي بموجة "الثورات العربية" للعودة للتاريخ من خلال تأسيس نظم سياسية جديدة يكون الإنسان وليس السلطة، هو غايتها والقيمة الأعلى فيها، وأن يصير الفرد العربي، مواطناً كامل الأهلية في تقرير مصيره ، ولكن مع الفوات التاريخي الحالي، علينا انتظار اكتمال الدورة الخلدونية في الانهيار.

النظام السياسية والثقافية المختلفة التي تقود إلى التفكك عوضاً عن أن تقود إلى الاندماج، تناقصت باستمرار عوامل الوحدة، والاندماج، والتعايش السلمي، فقد اعترفت الدول الحديثة بمبدأ "الوحدة في التنوع"، ولكن في الدول غير الديمقراطية يعني التنوع بالضرورة الفتنة، والانشقاق، والخلاف. ومع عدم قبول الآخر المختلف بسبب وهم الوحدة، تنتعش مواقف التخوين والتكفير وتُهم التآمر، وتتكاثر الحواجز الفاصلة داخل الجماعة الوطنية؛ مما يعطل تماسك الدولة، ويضعف قوتها في مواجهة الأخطار الحقيقية، والتي غالباً ما تأتي من الداخل وليس الخارج. وفي محاولة البحث عن "هوية قومية" مرتكزة على اللغة، والدين، والتاريخ؛ قامت الدولة العربية، في أغلب الأحيان، بتهميش قطاعات اجتماعية لأسباب مختلفة، ولكن النتيجة كانت واحدة، وهي هيمنة المركز (العاصمة والحواضر) على الهامش (الريف والقرى)، وأُستبعدت الأقليات غير العربية أو المسلمة عن المشاركة الفعّالة في السلطة والثروة. وهنا يظهر مهدد الدولة الأقوى، إذ تُرحل كل أسباب الأزمات الاقتصادية والسياسية إلى أخرى طائفية، أو إثنية، أو دينية. وهذا يعني، أن تسبيب كل المشكلات يتم إرجاعه لهذه العوامل، مما يفاقم خطر الصراعات غير السلمية.

الخلاصة

من الواضح أن أغلب الدول العربية التي كانت واعدة قبل نصف قرن، قد شاخت الآن وصارت عاجزة عن الاستمرار؛ لأنها لم تكن أصلاً دولاً قوية، بل عنيفة، فقد استخدمت العنف المفرط، والخائف لتثبيت وجودها. والآن قد استنزفت هذه الدول كل رأسمالها المادي والمعنوي، فهي تقف معدمة وعاطلة في مواجهة تحديات هائلة، فهي لن تسترد قدرتها على الاستمرار كدول لأسباب عديدة، على رأسها، عدم وجود قضية قومية تستطيع حشد الناس حولها مثل القضية الفلسطينية. لذلك، سوف تفتقد الشعارات الجاذبة والديماغوغية التي تهيج الجماهير، كما لن تستطيع القمع باسم معركة منتظرة، كما تغيب قضايا الجلاء والاستقلال الوطني.

وفي محاولة البحث عن "هوية قومية" مرتكزة على اللغة، والدين، والتاريخ؛ قامت الدولة العربية، في أغلب الأحيان، بتهميش قطاعات اجتماعية لأسباب مختلفة، ولكن النتيجة كانت واحدة، وهي هيمنة المركز (العاصمة والحواضر) على الهامش (الريف والقرى)، وأُستبعدت الأقليات غير العربية أو المسلمة عن المشاركة الفعّالة في السلطة والثروة. وهنا يظهر مهدد الدولة الأقوى، إذ تُرحل كل أسباب الأزمات الاقتصادية والسياسية إلى أخرى طائفية، أو إثنية، أو دينية.

والسبب الآخر هو انتهاء عصر الانقلابات والحزب الواحد إلى غير رجعة. والنخب العربية غير قادرة على قيادة ثورات حقيقية كاملة، ولا تكوين أحزاب شعبية وديمقراطية، توصلها للسلطة وتعمل معها في بناء الدولة. وقد تحولت شعوب في كثير من دول النزاعات إلى مجموعات كبيرة غير مستقرة من المهجرين واللاجئين، والنازحين. فهل ستكون الدولة القادمة بلا رقعة أرض وخالية من السكان؟ هناك حاجة ماسة إلى إرجاع البنية التحتية لوضعها السابق، لكنها تحتاج إلى عشرات المليارات من الدولارات، علما بأن الاقتصاد العالمي في حالة انكماش لن تسمح له بمنح القروض والمساعدات. وأخيراً، لا تبدي الدول الفاشلة المنحدرة نحو الانهيار، أي رغبة في المصالحة الوطنية، ولا تقدم أي برنامج قومي للتحول الديمقراطي وإعادة البناء. يبدو بجلاء أن الدول العربية ضيَّعت فرصة ما سمي بموجة "الثورات العربية" للعودة للتاريخ من خلال تأسيس نظم سياسية جديدة يكون الإنسان وليس السلطة، هو غايتها والقيمة الأعلى فيها، وأن يصير الفرد العربي، مواطناً كامل الأهلية في تقرير مصيره ، ولكن مع الفوات التاريخي الحالي، علينا انتظار اكتمال الدورة الخلدونية في الانهيار.